

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٤١

الخميس، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد دو ريفيير (فرنسا)

الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
ألبانيا	السيد ستاستولي
الإمارات العربية المتحدة	السيد المزروعى
أيرلندا	السيد برادي
البرازيل	السيد وزيم زاتماري
الصين	السيد سون زشيانغ
غابون	السيدة بونغو
غانا	السيد أغيمان
كينيا	السيدة تورويتيتش
المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
النرويج	السيدة سبيد
الهند	السيد راغوتاهاالي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/658)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-60544 (A)



اُفتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين

العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/658)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تركيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/658، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إليهم مرة أخرى بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

منذ أن نظر المجلس المرة السابقة في هذه المسألة، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة، أجريت مكالمات شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٣ أيلول/سبتمبر لتلقي معلومات بأخر المستجدات والتحقق من آرائه.

ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقييم الإعلانات لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية كما استعرضت في السابق.

وللأسف، لا تزال الجمهورية العربية السورية تضع شروطا على إفاد فريق التقييم بما يتعارض مع التزاماتها المتعلقة بالإعلانات، وكذلك التزاماتها بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات أجهزة تقرير السياسات التابعة للمنظمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونتيجة لذلك، لم تُكلل المحاولات التي ما فتئت الأمانة الفنية للمنظمة تبذلها لتنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق التقييم واللجنة الوطنية السورية في دمشق بالنجاح.

وفي ضوء تلك الحالة، ورهنا بتغيير موقف الجمهورية العربية السورية، اقترحت الأمانة الفنية للمنظمة معالجة أوجه القصور في إعلان سورية الأولي من خلال تبادل المراسلات، حتى وإن كان واضحا أن هذا التبادل يسفر عن نتائج أقل مقارنة بإيفاد فريق التقييم إلى الجمهورية العربية السورية، كما كان الحال في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٩.

وبهدف مساعدة الجمهورية العربية السورية في حل المسائل العشرين غير المحسومة، زودت الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات التي لم تُقدم حتى الآن وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق التقييم منذ عام ٢٠١٩.

وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية بشأن النقل غير المصرح به للأسطواناتتين المرتبطتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وللتين دُمّرتا في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تستجيب على وجه السرعة لطلبات الأمانة الفنية للمنظمة.

إن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي توصلت بعثة تقصي الحقائق إلى استخدام الأسلحة الكيميائية فيها أو أن من المرجح استخدامها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق مزيداً من التقارير في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالمقرر المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إيها" (الوثيقة EC-94/DEC.2) المعتمدة في ٢١ نيسان/أبريل، فقد أبلغتُ للأسف بأن الجمهورية العربية السورية لم تتجز بعد أيّاً من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2. وستتأثر الأمانة على تواصلها مع الجمهورية العربية السورية بخصوص إكمال هذه التدابير، فضلاً عن مواصلة إبلاغ المجلس التنفيذي للمنظمة وفقاً لولايتها.

إن ديباجة اتفاقية الأسلحة الكيميائية تحتثا إلى الاستعداد التام لإمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. وأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويجب تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم. إن ذلك التزاماً ينطبق علينا جميعاً. وأكرر دعوتي إلى الوحدة في المجلس باعتباره هيئة أثبتت قدرتها على الإنجاز عندما تعقد العزم على العمل لأجل تحقيق هدف مشترك. إن مكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم ومساعدة بوسعه تقديمهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل أن أتناول موضوع الجلسة مباشرة، أود أن أعرب عن حيرتي من أنكم، سيدي، لم تروا من المناسب تلبية طلبنا العاجل بعقد جلسة اليوم بشأن الحالة المتعلقة بتخريب خط أنابيب نورد ستريم. عليه، سنناقش الآن تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/2022/658) الذي صدر في آب/أغسطس ومن الواضح أنه ليس ملحا على الإطلاق. ولن تعقد الجلسة بشأن

المحسومة. وكما تم التأكيد عليه شهرياً لعدة سنوات حتى الآن، ونظراً للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي حُدِّت والتي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية هو أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا تزال الأمانة الفنية للمنظمة ملتزمة التزاماً كاملاً بكفالة تنفيذ الجمهورية العربية السورية لجميع متطلبات إعلانها بتنفيذاً كاملاً وبمساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مجدداً عن دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

وقد أبلغتُ بأن الأمانة الفنية للمنظمة تخطط حالياً لجولات تفتيش مركز الدراسات والبحوث العلمية لعام ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بالكشف عن مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ في تلك المرافق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من إغلاق ملف هذه المسألة.

فيما يتعلق بالدعوة الموجهة إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لعقد اجتماع بالحضور الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ألاحظ أنه في حين اقترحت الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع في بيروت طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية توضيحات من الجمهورية العربية السورية لأنها لم تتلق بعد رداً بشأن أحدث نسخة من جدول الأعمال المقترح المقدم في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

بالإضافة إلى التحديثات السابقة المقدمة للمجلس، لا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. لقد أبلغتُ بأن بعثة تقصي الحقائق تواصل عملها مع الجمهورية العربية السورية ودول أطراف أخرى في عدد من الحوادث وأنها تستعد لعمليات نشر مقبلة.

على ذلك الزيارة التي قام بها مفتشو الأمانة الفنية إلى مرافق البحوث في البصرة وجمريا في الفترة من ١١ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر. لقد وافقت سوريا، كتدبير مؤقت، على تغيير صيغة تعاونها مع فريق تقييم الإعلانات ومواصلته في صيغة تبادل الوثائق.

بالإضافة إلى ذلك عرضت سوريا في ٢١ أيلول/سبتمبر إجراء مشاورات في بيروت بين المسؤولين عن التحضير للاجتماع بين السيد أرياس المدير العام للمنظمة والسيد المقداد وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية. ولكن لم ترد كلمة واحدة حول ذلك في تقرير المدير العامة الذي قدم اليوم والذي يطلب من السوريين مرة أخرى تغيير موقفهم كشرط مسبق لمواصلة المشاورات مع الأمانة الفنية.

ونعتقد أن ذلك الأمر من واجب قيادة المنظمة وليس أن تغير دمشق موقفها. لقد رفضت هذه القيادة بعناد تصحيح الأخطاء الأساسية في منهجية عملها على الملف السوري. إن من الخطأ الأساسي انتهاك متطلبات اتفاقية الأسلحة الكيميائية من حيث مبادئ التحقيق، وقبل كل شيء فيما يتعلق بجمع الأدلة وحفظها في سلسلة الوصاية. ولا يزال تقرير بعثة تقصي الحقائق سيئ السمعة لعام ٢٠١٨ حول الحادث الذي وقع في دوما - والذي تم تنقيح استنتاجاته تحت ضغط من الوفود الغربية لتشيويه سمعة دمشق - وصمة مخزية لسمعة قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن هروب السيد أرياس من المجلس كما يهرب طالب في الصف الأول من مدير مدرسة لا يعطينا أملا في استعداده للعمل على معالجة أخطائه. والنهج المعيب ذاته يستخدمه فريق التحقيق وتحديد الهوية غير المشروع الذي فرض المجلس التنفيذي للمنظمة إنشاءه في انتهاك لمبدأ توافق الآراء ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن لتقريره هدفا واحدا - ليس تحديد الصورة الحقيقية للأحداث ولكن إدراجها في استنتاج يضع اللوم على السوريين. ونعرب عن رفضنا للنتائج التي توصل إليها الفريق سابقا كما نرفض أي نتائج غير شرعية قد يصدرها في المستقبل.

وما دامت قيادة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل ذلك النهج، فإننا لا نرى جدوى من مناقشة مسألة الأسلحة

الحالة المتعلقة بخط أنابين نورد ستريم الذي يهدد أمن الطاقة في قارة بأسرها حتى الغد. ونشعر بخيبة أمل عميقة إزاء ذلك القرار.

لقد أعربنا بالفعل مرارا وتكرارا عن شعورنا بالقلق من التكرار الدائري لمناقشات مجلس الأمن حول مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، لأن تقارير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ما زالت تكرر ذات الاتهامات التي لا أساس لها ضد الجانب السوري مرارا وتكرارا. إن لتلك التقارير غير المتوازنة والتي لا تأخذ في الحسبان التقدم المحرز من جانب دمشق هدفا واحدا: إعطاء الانطباع بتوقف الحوار بين المنظمة والجمهورية العربية السورية لمجرد عدم تعاون سوريا.

وفي الوقت نفسه لا تزال أسئلتنا العديدة الموجهة إلى قيادة الأمانة الفنية للمنظمة دون إجابة. ففي تموز/يوليه رفض السيد فرناندو أرياس المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى دعوة لمخاطبة مجلس الأمن بحجة فترة العطلات. وقد فعل الشيء نفسه هذه المرة حسب فهمنا. غير أن جدول أعمال السيد أرياس المزدهم الذي يمنعه مرة تلو الأخرى من تقديم إحاطة إلى المجلس لا يمنعه من السفر إلى الخارج، إلى الولايات المتحدة على سبيل المثال. ولم يسبق له أن زار سوريا طوال فترة ولايته رئيسا للأمانة الفنية. فكيف يمكن ذلك؟ إن الأمر يستدعي المقارنة مع السيد رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يزور شخصا المرافق الخاضعة لضمانات الوكالة وينخرط في حوار مع الدول الأعضاء ويحضر أمام المجلس خلال مهلة قصيرة جدا، حتى في أماكن غير ملائمة، على متن طائرة على سبيل المثال. تلك هي الطريقة التي ينبغي أن يتصرف بها رئيس مسؤول لوكالة دولية متخصصة لا سيما إذا ادعى أنه الوصي المحايد على نظام عدم الانتشار.

وعلى الرغم من الموقف غير البناء لقيادة الأمانة الفنية التي تعزف على وتر مسألة عدم إصدار تأشيرة لخبير واحد فقط من فريق تقييم الإعلانات، تواصل سوريا التعاون بحسن نية مع المنظمة والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الأمثلة الواضحة

وخاصة روسيا، عرقلة الجهود الرامية إلى الإبلاغ عن الأسلحة الكيميائية السورية.

إن استمرار رفض النظام تقديم إجابات أو معلومات طلبها فريق تقييم الإعلانات قبل سنوات يشكل إهانة لمجلس الأمن ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والحقيقة هي أن سورية لم تعلن عن برنامجها الكامل للأسلحة الكيميائية وهي تحتفظ بمخزون مخفي - مخزون من الأسلحة الكيميائية. ولا يزال الخطر قائماً في أن يستخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ضد شعبه. وتواصل سورية رفض منح تأشيرة دخول لأحد أعضاء فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يحول دون وصوله. وندعو النظام السوري مرة أخرى إلى السماح فوراً لفريق تقييم الإعلانات بالعودة إلى سورية، وإيجاد حل لجميع التباينات، والمساعدة في ضمان التحقق من إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

وبعد تسع سنوات و ٢٤ جولة من المشاورات، يخبرنا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن إعلان سورية لا يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً. وقد أظهر النظام استعداده لنشر تدابير غير إنسانية. وسيظل خطر الهجمات المستقبلية قائماً إلى أن يجيب النظام بوضوح ودقة على الأسئلة التي طرحتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويعلن بالكامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وفقاً لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويتوقف عن عرقلة، ويقدم تأشيرات دخول لخبراء المنظمة حتى يتمكنوا من الانتشار في سورية.

وفي الختام، فإن التزامنا بمساءلة الجهات الفاعلة عن استخدامها للأسلحة الكيميائية التزام عالمي ومشترك - كما يقال - من قبل الجميع في مجلس الأمن، ولا يقتصر على سورية. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. وبهذه الروح، ندعو النظام إلى إنهاء تعنته والوفاء ببساطة بالتزاماته المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن. ومن شأن القيام بذلك أن يقلل من خطر المزيد من استخدام الأسلحة الكيميائية ويساعد على ضمان أننا لن نواجه

الكيميائية السورية في مجلس الأمن كل شهر. ونعتقد أن الجلسات المفتوحة التي تعقد مرة كل ثلاثة أشهر كافية لكفالة المناقشة الشفافة للموضوع.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الممثلة السامية على إحاطتها. ويقدر وفد بلدي جهودها الدؤوبة وجهود خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم معلومات مستقلة ومدروسة بدقة ومفصلة عن برنامج سورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها للأسلحة الكيميائية.

وكما أشرنا في الشهر الماضي، صادف آب/أغسطس ٢٠٢٢ الذكرى السنوية التاسعة لاستخدام نظام الأسد الوحشي لغاز الأعصاب السارين على المدنيين السوريين في منطقة الغوطة بدمشق. ومنذ ذلك الحين، شهدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن والمجتمع الدولي العديد من الانتهاكات الفظيعة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واستمرار السلوك الخبيث من قبل النظام السوري. ولا تشمل تلك الانتهاكات استخدام الأسلحة الكيميائية فحسب، بل تشمل أيضاً فشل نظام الأسد في الإعلان الكامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية برمتها وتدخله المستمر في عمل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن رغبتنا في إنهاء السلوك الشائن لنظام الأسد وداعميه الروس هي ما يقودنا إلى هذه الجلسات كل شهر، لنقول الحقيقة ونحث نظام الأسد على الامتثال لالتزاماته الدولية.

وفيما يلي عدد من الحقائق الصعبة التي لا يمكن لأي حجم من الإنكار مواجهتها: على مدى السنوات التسع الماضية، أكدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة كل على حدة أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية في ثمانين مناسبات منفصلة. وتقييماً الخاص هو أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ٥٠ مرة على الأقل منذ انضمام سورية إلى الاتفاقية.

وعلى الرغم من معرفتنا بتلك الفظائع وجهودنا العديدة للحد من خطر وقوع مثل هذا الهجوم مرة أخرى، يواصل نظام الأسد وداعموه،

إن حالة الجمود الأبدي في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وبرنامج الأسلحة الكيميائية الخطير لا يزالان خارج سيطرة المجتمع الدولي. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٢١، باءت جميع محاولات الأمانة الفنية لتنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية بالفشل، لأن سورية تواصل فرض شروط على نشر الفريق وترفض إصدار تأشيرات لفريق تقييم الإعلانات، في انتهاك لالتزاماتها وقرارات مجلس الأمن. ونأسف بالغ الأسف لملاحظة عدم تعاون سورية المتعمد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن التقرير الشهري رقم ١٠٧ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/658) واضح بشأن الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها في إعلان النظام السوري بشأن برنامجه للأسلحة الكيميائية. ونتيجة لذلك، لا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عاجزة عن تأكيد أن الإعلان دقيق وكامل وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وتكرر ألبانيا تأكيد دعمها الكامل للعمل الموضوعي والمحايد والمهني الذي تضطلع به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن رفض سورية الصريح للتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة، بدعم من حلفائها، أمر غير مقبول.

لذلك ما زلنا ننتظر أن تُبدي سورية استعدادها للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن جميع المطالب الواردة في تقرير المنظمة، وفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وإذ مرت تسع سنوات على المذبحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، وأدّ أن أوضح بأننا مدينون للضحايا بأن نكفل ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ويجب ألا يُسمح بالإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية - ولن يُسمح بذلك.

وفي ذلك السياق، نرحّب ببعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تواصل أنشطتها في تحديد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ونرحّب كذلك بفريق التحقيق وتحديد

مرة أخرى المشاهد المروعة التي شهدناها على مدى السنوات التسع الماضية.

السيد وازيما زاتماري (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأود أيضاً أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الأخير (انظر S/2022/658).

إننا نجتمع، مرة أخرى، في هذه القاعة في سياق يبدو أن القليل فيه قد تغير في الحالة في الميدان أو في العلاقة بين الجمهورية العربية السورية والمنظمة. ويبدو الآن أنه لا جدال في أن تواتر هذه الجلسات يجب أن يتغير. وفي حين أن التقارير المنتظمة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تشكل أداة قيمة لرصد هذا الملف، فإن عقد جلسات شهرية للمجلس عندما تشير التقارير إلى وجود قلة من التطورات الجديدة أو انعدامها على أرض الواقع لا يبدو فعالاً من حيث الوقت والموارد على حد سواء.

وفي مواجهة غياب التطورات الجديدة في ملف الأسلحة الكيميائية السوري، أود مرة أخرى أن أؤكد مجدداً مواقفنا التقليدية من هذه المسألة. إن الأسلحة الكيميائية تتنافى تماماً مع القانون الدولي الإنساني، ويجب بالتالي ألا يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومذاهبه. واستخدام هذه الأسلحة ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ويجب معالجة الحوادث بشفافية وخضوعها لتحقيقات شاملة ونزيهة وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها بشأن القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

إننا نجد أنفسنا اليوم أمام حالة لم تكد تتغير منذ الجلسة السابقة (انظر S/PV.9097). فلم يحرز أي تقدم في المناقشات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية، ولم يحرز أي تقدم بشأن التفيتش المقبل في سورية، ولم يحرز أي تقدم بشأن عقد الاجتماع وجهاً لوجه بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير خارجية سورية.

نشعر بالقلق لعدم إحراز أي تقدم ملموس في المحاولات الرامية إلى معالجة هذه المسألة معالجة كاملة، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتكرر مجموعة A3 بشكل جماعي موقفها ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وما زلنا ملتزمين بالمعايير الراسخة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية ونندعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء إنتاجها وتخزينها واستخدامها.

ونكرر تأكيد دعمنا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يوفر الإطار اللازم للتدمير السريع والقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية السورية. ولهذا السبب، نأسف للاختلاف المستمر بين مواقف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية فيما يتعلق بالثغرات والتناقضات والاختلافات المعلقة.

يبدو أن الزخم الذي حفز المجتمع الدولي في البداية، بما في ذلك مجلس الأمن، على اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة يتبدد. ولكن يجدر أن نضع في الاعتبار أنه بدون إغلاق قاطع للمسألة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا يمكن استبعاد الخطر المستمر لإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها المحتمل في سورية أو في أي مكان آخر. كما أن التسوية السريعة للتحقيق ستتيح لنا الفرصة لتركيز وقتنا ومواردنا على التحديات القائمة الأخرى التي تواجه الشعب السوري.

وتأمل مجموعة A3 في أن يعمل المجتمع الدولي، كجزء من الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التصاعد الحالي في الأعمال العدائية في سورية، بشكل جماعي لدعم مبادئ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكفالة عالم خال من هذه الأسلحة الفتاكة.

ونرى أن التعاون البناء بين السلطة الوطنية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سييسر التوصل إلى حل نهائي لجميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات.

وفي ذلك الصدد، نشجع على عقد الاجتماع الشخصي الرفيع المستوى في وقت مبكر بين وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية

الهوية الذي يواصل أنشطته لتحديد هوية مرتكبي استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية. وننتطلع إلى تقريرهما النهائي.

إن مجلس الأمن وأعضائه مسؤولون عن حماية النظام الدولي لعدم الانتشار، الذي يشكل أساس أمننا الجماعي. وهو واحد من أنجح نظم نزع السلاح في العالم، وقد كفل تدمير أكثر من ٩٨ في المائة من المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية.

ونرفض أي محاولة ترمي إلى تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن هذا الموقف لا يؤدي إلا إلى تأخير تنفيذ سورية للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وهو يضر أيضاً بسمعة مجلس الأمن. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى أن يكونوا يداً واحدة في المطالبة بالتنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وأخيراً، ما زلنا مقتنعين بأن وأخيراً، ما زلنا مقتنعين بأن الإغلاق السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يخدم في المقام الأول ذلك البلد ومواطنيه وسيسمح لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بمواصلة دعم الشعب السوري بشكل أكثر فعالية في سعيه لتحقيق مستقبل يسوده السلام.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن (A3)، وهي غابون وكينيا وبلدي، غانا.

نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. ونرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

نحيط علماً بتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/658)، الذي يسلط الضوء على الوضع الذي لم يتغير منذ الإحاطة السابقة (انظر S/PV.9097)، والذي أصبح سمة من سمات ملف الأسلحة الكيميائية السوري في الآونة الأخيرة.

وإذ نحيط علماً أيضاً بتقديم السلطات الوطنية السورية التقرير الشهري ١٠٨ عن برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد، فإننا ما زلنا

السيد برادي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لا تزال أيرلندا تشعر بقلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم نحو إغلاق هذا الملف. والسبب في هذا الجمود هو فشل سورية في التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعاوناً حقيقياً ومجدياً. تواصل سورية جهودها الرامية إلى عرقلة الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات وفرض شروط على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، خلافاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبالمثل، تواصل سورية جهودها المؤسفة، بدعم من روسيا، لتقييد عمل وسمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقة التحقيق التابعة لها. وما زلنا على ثقة بأن الأمانة الفنية تضطلع بعملها الحيوي بأعلى درجة من الاحتراف والنزاهة والحياد، ونرفض أي ادعاءات لا أساس لها من الصحة بعكس ذلك.

لقد منح مجلس الأمن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفويضاً واضحاً لحل مثل هذه القضايا مع سورية، وينبغي أن تحظى المنظمة بدعم كامل من المجلس في تنفيذ ذلك. وتتضح أهمية هذا العمل من خلال حقيقة أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد وجدنا حتى الآن أنه منذ عام ٢٠١٣، استخدمت السلطات السورية الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها في ثماني مناسبات، مع استمرار التحقيق في حالات أخرى.

وفي الوقت نفسه، حددت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ٢٠ مجالاً هاماً يحتاج إلى توضيح فيما يتعلق بالإعلان الأولي لسورية. تدخل هذه المجالات في صميم ما إذا كانت سورية تحتفظ بقدرتها على صنع الأسلحة الكيميائية، أو تتطلع إلى إعادة تشكيلها. وتلك مسائل لا يمكن للمجلس ولا يجوز له أن يتجاهلها نظراً لعواقبها على الشعب السوري والمنطقة.

وأيرلندا مصممة على أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن تنهي سورية تظاهرها بالتعاون وأن تتخربط بطريقة جادة ومجدية مع الأمانة الفنية. إن الاجتماع المقترح عقده بين المدير العام أرياس ووزير

العربية السورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأنه سيساعد على إحياء الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي للمسائل.

وفي الختام، نود أن نكرر دعوتنا إلى تعزيز التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية بغية معالجة جميع المسائل المعلقة، التي تعوق إحراز تقدم مجد في التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بطريقة مرضية.

السيدة سيد (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية.

من المؤسف أننا يجب أن نجتمع وسط عدم إحراز أي تقدم في هذا الملف، ليس فقط في الشهر الماضي، ولكن في الواقع، طوال عام ٢٠٢٢. من الواضح أن سورية لا تزال لا تفي بالتزاماتها تمثيلاً مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

أولاً، على سورية التزام بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، لم تجر مشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية منذ ربيع عام ٢٠٢١. ويرجع ذلك إلى رفض السلطات السورية إصدار تأشيرة دخول للخبير التقني الرئيسي في الفريق. لا يمكن ببساطة استمرار هذا الجمود. ونحث سورية على متابعة عرض تبادل المراسلات، وتقديم المعلومات المطلوبة، والانخراط مرة أخرى مع فريق تقييم الإعلانات.

ثانياً، يجب على سورية أن تقدم المعلومات والتفسيرات التقنية الكافية التي طلبتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لا يزال هناك ٢٠ تفاوتاً وتناقضاً بارزاً من الإعلان الأولي لسورية. وعلاوة على ذلك، طلبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات إضافية تتعلق بعدة مرافق سابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ونحث سورية على الامتثال لتلك الطلبات للحصول على المعلومات.

ثالثاً، وأخيراً، من الأهمية بمكان أن تتخذ سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. يجب ألا نتسامح مع الإفلات من العقاب وألا نسمح بتقييد حظر العالمي الأساسي على استخدام الأسلحة الكيميائية.

المشاورات بالحضور الشخصي. وعلى هذا النحو، ووفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، تحت المكسيك السلطات السورية مرة أخرى على التعاون البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وتحيط المكسيك علماً بعمليات التفتيش التي تمت في هذا الشهر في مرافق برزة وجمرانيا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، ونتطلع إلى نشر التقارير ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، نحيط علماً أيضاً بالاجتماع المقترح عقده في بيروت بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري، على الرغم من أن جدول أعماله وموعده لم يتأكداً بعد. ونأمل أن يتيح هذا الاجتماع فرصة لإجراء مناقشات موضوعية تسمح بإحراز تقدم حقيقي.

ونشيد بمساهمات الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني الخاص بالمهمات في سورية والذي يُمكن، في جملة أمور، فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية من الاضطلاع بولياتهم. ومنتظر مزيداً من التقارير من تلك البعثات.

في الختام، يعرب وفد بلدي مرة أخرى عن تأييده للأمانة الفنية وأفرقتها التقنية، التي تتقيد بأعلى معايير الاحتراف والحياد. وتكرر المكسيك إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف.

السيد المزروعى (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

وفي سياق مناقشة اليوم، نكرر موقف دولة الإمارات المتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي من كان، وفي أي مكان، حيث نتفق جميعاً بأن استخدامها يُشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

أود تذكير الجميع بأن الهدف الأسمى للملف الكيميائي السوري يكمن في معالجة الثغرات والأمور العالقة بين السلطات السورية ومنظمة

الخارجية المقداد معلقاً منذ ما يقرب من عام على الرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها المدير العام. يجب أن يعقد ذلك الاجتماع على وجه الاستعجال، مع التركيز على تحقيق نتائج ملموسة.

ويجب على سورية أن تتخذ خطوات حقيقية لحل المسائل العالقة على وجه السرعة ومن دون مراوغة. ولا يمكنها أن توفر ضماناً حقيقياً بأن برنامجها للأسلحة الكيميائية قد دمر تدميراً نهائياً ويمكن التحقق منه إلا من خلال التعاون الحقيقي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وإلى أن نرى تحركاً حقيقياً في ذلك الاتجاه، يظل من الضروري أن يتمسك مجلس الأمن بالقاعدة القانونية الدولية ضد الأسلحة الكيميائية بحمل سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المهمة الموكلة إليها.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلت بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا.

قبل أكثر من تسع سنوات بقليل، تقدمت سورية بطلب للانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولكن حتى الآن لا يزال من المستحيل التأكد مما إذا كان إعلانها الأولي دقيقاً. ولا تزال هناك ٢٠ مسألة غير محسومة. وتأسف المكسيك لأن مجلس الأمن يجتمع مرة أخرى لمناقشة هذا الملف دون إحراز أي تقدم كبير. وكما قيل في وقت سابق هنا، فإن الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تُعقد بعد.

ولم ترد بعد معلومات تقنية توضح ملابسات الكشف عن مخلفات كيميائية في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، ولم يتم أيضاً إلقاء الضوء على النقل غير المصرح به لأسطوانتي غاز الكلور المتصلتين بحادثة دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. كما أن مرونة الأمانة الفنية، المتمثلة في تبادل المعلومات بشأن المسائل غير المحسومة من خلال المراسلات الخطية، لم تحقق نتائج حتى الآن. ومع ذلك، يؤكد وفد بلدي أن المراسلات الخطية ليست بديلاً عن

وقد حذرنا مرارا وتكرارا من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المنطقة. ومن ثم، فإنه يجب التعامل مع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية بأقصى قدر من الاهتمام. ولا تزال الهند تعتقد أن إحراز تقدم على مسارات أخرى من شأنه أن يساعد أيضا في تيسير عملية السلام السياسية ككل في سورية، على نحو ما دعا إليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد سون جي تشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على إحاطتها.

تعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف من الظروف. وينبغي أن يكون العالم خاليا من جميع الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن. والحوار والتشاور هما السبيل الوحيد لحل قضية الأسلحة الكيميائية السورية هذه. ويشير التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/658) إلى أن الأمانة الفنية نفذت في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر الجولة التاسعة من عمليات التفتيش لمركز الدراسات والبحوث العلمية، وهو ما ترحب به الصين.

ونحيط علما بأن الحكومة السورية والأمانة الفنية بدأتا مشاورات من خلال المراسلات الخطية بشأن تقييم الإعلان. وندعو الأمانة الفنية إلى إيلاء اهتمامها الكامل لشواغل الدول الأطراف المعنية فيما يتعلق بمسألة تأشيرات الدخول. كما نشجع الجانبين على مواصلة المناقشات بشأن جملة أمور، منها الاجتماع المقترح بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري. ونكرر التأكيد على أن تحقيق المنظمة في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية وتحقيقها من الجهة المسؤولة عنه ينبغي أن يقتصر حصرا على إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وذلك باتخاذ إجراءات تتفق مع المعايير والاعتماد على الأدلة الموثوقة والخروج باستنتاجات ذات مصداقية. ونأمل أن يتخذ المدير العام والأمانة الفنية تدابير عملية للحفاظ على السلامة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

حظر الأسلحة الكيميائية، وينبغي أن يظل هذا الهدف بمثابة البوصلة التي توجه مناقشاتنا. ونعرب في هذا الصدد عن أسفنا لعدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حول زيارة فريق تقييم الإعلانات إلى سورية أو على عقد المشاورات المحدودة في بيروت. وبينما نتفهم شواغل الجهات المعنية حول الترتيبات اللازمة لإجراء هذه الزيارة، لا ينبغي أن تكون مشاركة خبير بعينه في المشاورات سببا لعدم عقدها. ونتفهم أن لدى كل مؤسسة أشخاص ذوو خبرة طويلة الأمد ومن الصعب التخلي عنهم عند القيام بمهام معينة ولكن لا يعني ذلك استحالة إتمام هذه المهام دون وجود هؤلاء الأشخاص، إذ ينبغي أن يكون ضمان استمرار العمل هو الهدف الأسمى. كما يؤسفنا الاكتفاء بإجراء مراسلات بين الطرفين عوضاً عن إجراء الزيارة وخوض مناقشات بناء بينهما. ولذلك، نتطلع لعقد الاجتماع المرتقب بين وزير خارجية سورية ومدير عام المنظمة. وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة تحقيق تقدم ملموس في الملف الكيميائي وفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وسنواصل العمل على دعم جهود المجلس لتحقيق هذه الغايات، إذ نتطلع كذلك إلى إجراء حوار هادف بشأن اجتماعات المجلس حول هذا الملف.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز في ملاحظاتي. في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على ما قدمته من معلومات مستكملة.

نلاحظ استمرار عدم إحراز تقدم على مسار المناقشات هذا المتعلق بسورية في مجلس الأمن. ونواصل تشجيع التعاون المستمر بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل جميع المسائل غير المحسومة. وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وتعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وتؤكد الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا.

اعتماد الوثيقة الختامية في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بسبب إشارات فيها إلى آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وحاولت عرقلة ميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في عام ٢٠١٩. وصوتت روسيا ضد قرار المجلس التنفيذي بشأن سورية في عام ٢٠٢٠. وحاولت مرة أخرى عرقلة ميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٢٠. وصوتت ضد قرار مؤتمر الدول الأطراف بشأن سورية في عام ٢٠٢١. وحاولت عرقلة التقرير السنوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي ذكر فريق التحقيق وتحديد الهوية في عام ٢٠٢١.

يجب عدم صرف انتباه المجلس بالتكتيكات المصممة لتقويض النظام الدولي وحماية النظام السوري من المساءلة عن جرائمه. ويجب ألا نقبل أي تآكل للقواعد التي اتفقنا عليها جميعا. ويجب أن نواصل العمل معا لدفع سورية إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة فرنسا.

أشكر أنا أيضا السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

قبل تسع سنوات، في آب/أغسطس ٢٠١٣، قتل النظام السوري عمدا أكثر من ١٠٠٠ من مواطنيه المدنيين - من النساء والأطفال وكبار السن - على مشارف دمشق، بغاز السارين. ولم يناقض أحد أبدا حقيقة وقوع ذلك الهجوم. وعقب ذلك الهجوم، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وينبغي ألا يجعلنا الطابع المتكرر لجلساتنا هذه نغفل عما هو مهم. لا بد من تحديد هوية مرتكبي ذلك الهجوم ومحاسبتهم. إننا للأسف نشجب، مرة أخرى، الافتقار التام إلى إحراز تقدم. فالنظام يرفض التعاون ويواصل عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لا يزال الإعلان الأولي لسورية غير مكتمل. ولا يزال هناك نحو ٢٠ سؤالا معلقا. وبعد الرفض من جانب النظام ست مرات، تخلت الأمانة الفنية أخيرا عن نشر فريق تقييم الإعلان في البلد. يتعين على سورية أن تلقي الضوء على مخزونها. ويتعين عليها الامتثال

في الختام، تود الصين، شأنها شأن معظم أعضاء مجلس الأمن، أن ترى المجلس يجتمع بشكل أقل تواترا للنظر في مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها الواضحة جدا وعلى كل الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة.

شعرا بعد شهر، نسمع نفس القصة. ترفض سورية إحراز أي تقدم للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وهذا تذكير واضح وضوح الشمس بتجاهل الأسد للقواعد الدولية وبالتهديد الذي يشكله نظامه. وهذه ليست قضية ساكنة. إن هذا رفض نشط لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

لقد سمعنا أعدارا لا حصر لها لعدم امتثال سورية. ولا عذر واحد منها يصمد أمام التحريض. يجب علينا جميعا أن نكون واضحين بشأن حقيقة أنه، بالنظر إلى سلوك سورية والتناقضات العديدة في إعلاناتها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يوجد خطر حقيقي ومستمر من برنامجها للأسلحة الكيميائية على السلم والأمن الدوليين.

كما أننا نعلم جميعا أن إخفاقات سورية ليست سوى جزء من القصة. إن الأعمال التي قامت بها روسيا، بمواصلتها حماية نظام الأسد في استخدامه وتكديسه للأسلحة الكيميائية، تظهر أن روسيا ليست لديها مصلحة حقيقية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو في حماية الأمن الدولي.

لقد جلسنا للتو نشهد هجوما آخر على نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فإن الأمر لا يتعلق فقط بالتضليل والإلهاء في مجلس الأمن. لعدة سنوات الآن تعرقل روسيا أو تحاول عرقلة الآليات المتعلقة بالتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بشكل منهجي. لقد منعت آلية التحقيق المشتركة من العمل في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وحاولت منع إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية في عام ٢٠١٨. وحاولت عرقلة ميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي مولت ذلك الفريق في عام ٢٠١٨. وعرقلت

ثانياً، تؤكد الجمهورية العربية السورية حرصها على عقد اللقاء رفيع المستوى المرتقب بين وزير الخارجية والمغتربين، رئيس اللجنة الوطنية، والمدير العام للمنظمة في أسرع وقت ممكن، ووفق جدول أعمال يتفق عليه الجانبان ويسهم في حل المسائل العالقة بينهما. في هذا المجال، أشير إلى أن اللجنة الوطنية السورية اقترحت على الأمانة الفنية للمنظمة عقد اجتماع تنسيقي بين الجانبين في بيروت. الاجتماع تنسيقي، وليس الاجتماع بين المدير العام ووزير الخارجية، وذلك للاتفاق على جدول أعمال الاجتماع رفيع المستوى. للدفعة فقط.

ثالثاً، سهلت الجمهورية العربية السورية قيام فريق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجولة التفتيش التاسعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، خلال الفترة من ١١ ولغاية ١٩ أيلول/سبتمبر الجاري. في هذا المجال يعرب وفدي عن استغرابه لعدم تطرق التقرير الشهري للمدير العام لتقرير جولة التفتيش الثامنة، الذي أكد على عدم وجود أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية، وأشاد بالتعاون الكبير والتسهيلات التي قدمتها سورية لفريق التفتيش خلال تلك الجولة.

رابعاً، تكرر الجمهورية العربية السورية ترحيبها بعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين لفريق تقييم الإعلان. وتؤكد أنها لا تضع قيوداً على نشر هذا الفريق. وتعتبر أن استثناء شخص واحد من هذا الفريق لا يجب أن يمنع عقد هذه الجولة، خاصة وأن المنظمة تمتلك الكثير والكثير من الخبراء المؤهلين للقيام بنفس العمل.

في هذا الصدد، نذكر السادة والسيدات أعضاء المجلس بأن الجانب السوري قد أبدى استعداداً لعقد هذه الجولة في دمشق وفي لاهاي وحتى في بيروت.

وبالنظر لإصرار الأمانة الفنية للمنظمة على موقفها بإدراج هذا الشخص ضمن الفريق، فقد وافقت اللجنة الوطنية السورية على مقترح الأمانة الفنية بتبادل الرسائل والمعلومات فيما بينهما بخصوص المسائل التي يعمل عليها فريق تقييم الإعلانات، على الرغم من اقتناعنا بمحدودية النتائج التي يمكن أن يحققها هذا النهج.

خامساً، بالنسبة لعمل بعثة تقصي الحقائق، فإن الجانب السوري لا يزال بانتظار قيام البعثة بإصدار تقاريرها المتأخرة بشأن الحوادث

لالتزاماتها الدولية إذا أرادت استعادة الحقوق والامتيازات التي تم تعليقها في نيسان/أبريل ٢٠٢١.

وعلى الرغم من العقبات، واصلت أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها باستقلالية ومهنية، وأود أن أثني عليها مرة أخرى. وحملات التشهير ضدها تشوه مصداقية القائمين عليها. وسنولي اهتماماً شديداً جداً لاستنتاجات التقريرين المقبلين لفريق التحقيق وتحديد الهوية عن هجومي دوما ومارع.

ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب والحظر التام على استخدام الأسلحة الكيميائية من أولوياتنا، لأنهما أساس مصداقية نظام الحظر. ولهذا السبب نواصل حشد الدعم للشراكة الدولية ضد الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد كررت

الجمهورية العربية السورية، مراراً وتكراراً، إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي أحد في أي زمان ومكان وتحت أية ظروف. ولهذا فإنها ترفض رفضاً قاطعاً الاتهامات الباطلة التي توجهها بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بدعم التنظيمات الإرهابية التي تستخدم الأسلحة الكيميائية في سورية.

لقد حرصت الجمهورية العربية السورية، ومنذ انضمامها طوعاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحتى قبل تاريخ دخولها حيز النفاذ بالنسبة لسورية. وفدي يود أن يقدم بعض التحديثات التي لم تأت السيدة ناكاميتسو على ذكرها.

أولاً، لقد قدمت الجمهورية العربية السورية إلى مدير عام المنظمة تقريرها رقم ١٠٦ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، والمتضمن الأنشطة التي أجرتها الجمهورية العربية السورية فيما يتصل بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

تدميرها جميعا وإزالتها على نطاق عالمي واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع إنتاج أسلحة الدمار الشامل هذه.

ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن تسييس تنفيذ الاتفاقية واستخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأغراض سياسية يعرضان للخطر شرعية الاتفاقية والمنظمة، الأمر الذي لا يقل فتكا عن السلاح الكيميائي. ونشدد على أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا ومهنيا وموثوقا به وموضوعيا من أجل إثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة. وعند إجراء ذلك التحقيق، يجب أن يتقيد بشكل صارم بجميع الأحكام والإجراءات في إطار الاتفاقية.

ونقر بالأهمية الحاسمة لجهود الجمهورية العربية السورية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونشجع على استمرار التواصل والتفاعل بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، نشيد بالجمهورية العربية السورية على تقديم تقريرها الشهري السادس بعد المائة إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١٥ أيلول/سبتمبر، الذي يوضح بالتفصيل الأنشطة التي تجري على أراضيها المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

ونتمشيا مع هذا التعاون البناء، يسرت الجمهورية العربية السورية أيضا زيارة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية لإجراء الجولة التقديرية التاسعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية. ونأمل أن يعقد اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، مع وجود جدول أعمال يتفق عليه الطرفان ويسهم في حل المسائل غير المحسومة.

وفي حين أن الجمهورية العربية السورية قد أوفت بمتطلبات الاتفاقية وتواصل التعاون البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن معالجة هذا الملف بطريقة سياسية وتطبيق المعايير المزدوجة لن يؤدي إلا إلى صرف المناقشات عن طبيعتها التقنية ويمكن أن يقوض

التي تم الإبلاغ عنها من قبل الجمهورية العربية السورية منذ عام ٢٠١٧. وتدعو البعثة إلى الالتزام بورقة العمل المرجعية ونصوص الاتفاقية، ولا سيما ملحق التحقيق. كما تدعوها إلى القيام بعملها بمهنية وحيادية وموضوعية.

سادسا، تعيد الجمهورية العربية السورية تأكيد موقفها بشأن عدم شرعية إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، ورفضها لأساليب العمل الخاطئة وغير المهنية التي يتبعها التي تؤدي بطبيعة الحال إلى استنتاجات باطلة تخدم فقط أجندات بعض الدول الغربية التي تعمل على استخدام هذا الفريق أداة لخدمة أجنداتها العدائية ضد سورية. وبيانات بعض الدول اليوم، والولايات المتحدة بشكل خاص، دليل واضح على ما نقول. إن سورية تعتبر أن أي إشارة إلى تقارير هذا الفريق أو استنتاجاته تستوجب الشجب والإدانة.

سابعا وأخيرا، تجدد الجمهورية العربية السورية استغرابها من إصرار الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على تجاهل المعلومات التي يتم تقديمها بشأن امتلاك واستخدام المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية في سورية، أو حول قيامها بفبركة حوادث لاتهام الجيش العربي السوري، والتي تعبر على نحو فاضح عن انتقائية وازدواجية في المعايير وتعكس حالة التسييس التي باتت تسيطر على هذا الملف. **الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لجمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تدين جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى، بأشد العبارات الممكنة، استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، وذلك بوصفها الضحية الرئيسية لمعظم الاستخدامات الممنهجة للأسلحة الكيميائية في التاريخ الحديث. وننتق مع الرأي القائل بأنه يجب عدم التسامح مع استخدام هذه الأسلحة اللإنسانية، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والسبيل الوحيد لضمان عدم استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى هو

وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم المعلومات اللازمة المطلوبة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، يظل إصدار التأشيرات لأعضاء فريق تقييم الإعلانات أولوية ملحة.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإنشاء خط اتصال مباشر بغية حل المسائل غير المحسومة. ونشيد كذلك بما قامت به بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية من عمل يتمثل أساساً في كشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى اختتام التحقيقات الجارية وإصدار التقريرين المقبلين لبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ونقف بحزم ضد أي محاولة تهدف إلى تشويه سمعة العمل القيم الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها.

ونتوقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لضمان تحقيق المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولن يمكن تحقيق المصالحة السياسية الحقيقية في سورية إلا من خلال تحقيق العدالة والمساءلة، ومن الضروري أن يتحد المجلس لبلوغ ذلك الهدف. فنحن مدينون بذلك لعدد لا يحصى من الضحايا الذين عانوا من الفظائع التي ارتكبتها نظام الأسد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

مصادقية مجلس الأمن وسلطته. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يعيد المجلس المناقشات بشأن هذه المسألة إلى المسار التقني داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تعزيز الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل غير المحسومة.

وعلاوة على ذلك، ستمكن المنظمة، من خلال التركيز على الجانب التقني بدلاً من الجانب السياسي، من الاضطلاع بمهامها بطريقة محايدة ومهنية وذات مصداقية وموضوعية بغية الخلوصل إلى استنتاجات تستند إلى أدلة وقائعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو وفريقها على إحاطتهما. ونعرب عن امتناننا لجهودهما.

إن عدم احترام نظام الأسد لالتزاماته الدولية موثق توثيقاً جيداً في التقارير التي قدمتها آلية التحقيق المشتركة، وكذلك بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ويؤكد التقرير الشهري الأخير (انظر S/2022/658) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أنه لم يتم إحراز أي تقدم بشأن أي من المسائل غير المحسومة المتعلقة بإعلان النظام عن الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، لا تزال الثغرات وأوجه التضارب وعدم الاتساق المحددة في ذلك الإعلان دون حل، ومن ثم لا يمكن اعتبار الإعلان دقيقاً وكاملاً.